العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية

أ .د/ بلقاسم سلاطنية
د/ أسماء بن تركي
جامعة بسكرة

الملخص :

عرفت الجامعة في السنوات الأخيرة تطورات عديدة في أهدافها ودورها الاجتماعي، إذ لم يعد يقتصر دورها على تقديم الخدمات العلمية والتعليمية للطلبة فحسب، وإنما أصبح تفاعلها مع جميع مؤسسات المجتمع ضرورة حضارية وذلك بتقديم خدماتها لهم من جهة ومن جهة أخرى بما توفره الجامعة من كفاءات لتنميته وتطويره، وذلك في ظل علاقة تكاملية بين الجامعة والمجتمع، وهو ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذه الورقة.

Résumé :

Cet article traite de la complémentarité entre l'Université, la société et la question de développement social.

L'université a connu durant les dernières années des développements considérables dans ses objectifs et son rôle social. Son rôle n'a pas été restreint uniquement à la pédagogie mais il s'est élargi à l'interaction avec toutes autres institutions de la société par la mise à leurs dispositions de toutes les compétences de l'Université.

مقدمـــة

عرفت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة، تطورات ملحوظة بفعل الدعم المالي والبشري الذي خصص لها، وهو ما أفرز زياد كبيرة في عدد الخريجين وإنجـــاز عـــدد معتبر من الأعمال الأكاديمية، والبحوث العلمية بمستويات وتخصصات مختلفـــة والتـــي تهدف في أساسها إلى المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، هذه الأخيـــرة التـــي لا يمكـــن الوصول إليها وتحقيقها إلا في ظل تكامل بين المؤسسة الجامعية وباقي مؤسسات المجتمع المحيطة بها.

ولأن الجامعة هي منارة علم وبؤرة بحث علمي في المجتمع فإن هدفاً رئيســـاً مـــن أهداف البحث العلمي فيها هو تنمية هذا المجتمع، بتمكينه من أن يمتلك ثروة بشرية علمية قادرة على كشف الثروات الطبيعية المتوافرة في وطنه، وعلى الإدراك الواضح لمكوناته الروحية، وعلى استنباط الوسائل لزيادة الإنتاج ولحسن توزيعه، وعلى الفعل فـــي الإدارة بحيث يرتفع مردود العمل الفردي والجهد الجماعي. وواضح أن مفهوم التنمية الاجتماعية يستدعي ترابط الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، واعتماد بعضها على بعض والانتفاع منها على شرعة التعاون والمساواة بهـــدف تحقيـــق وفـــرة الإنتاج وعدالة التوزيع. ويؤكد هذا المفهوم تنمية الإنسان من حيث مهاراته وكفاياته وقيمه ومواقفه نحو الحياة والمجتمع والعمل، كما يركز على التنمية الحضارية التي تجمع بـــين الأصالة والمعاصرة، إن مفهوم العلاقة بين الجامعة والمجتمع في ضوء ما سبق هو «قيام الجامعة بالعمل على توظيف التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية الحضـــارية الشـــاملة للمجتمع، من خلال القيام بأنشطة تنفذ لصالح جماعاته خارج إطار الجامعة»، وهـــو مـــا سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الدراسة بنوع من التفصيل في بحثنا عن كيفية بنـــاء علاقة تكاملية بين الجامعة والمجتمع لتحقيق تنمية اجتماعية.[1]

1. تعريف الجامعة:

يعود أصل مصطلح جامعة في اللغة إلى الفعل جمع يجمع جمعا؛ أي ضم بعضه إلى بعض، وجمعتهم جامعة أي أمر جامع، والجامعة مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها العلوم والفنون والآداب[2].

أما اصطلاحا تعرف الجامعة بأنها: "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب"[3]. هذا التعريف نظر للجامعة كمؤسسة من جانبها التنظيمي، لها هيكل تنظيمي وأهداف ووظائف محددة.

وتعرف أيضا بأنها: "مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها، بل تتلقى أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها وحدة حياة ومعنى ووجود"[4]. هذا التعريف ربط المؤسسة الجامعية بأهم عناصر تكوين أي مؤسسة اجتماعية، والمتمثل في وجود هدف لها تسعى لتحقيقه، إذ ربط هذا الهدف، بالأهداف الاجتماعية للمجتمع الذي تؤسس فيه وتمثل أحد أجزائه، وذلك بأن الجامعة تبني أهدافها تكاملا مع اهداف هذا المجتمع.

وفي تعريف آخر ربط الجامعة بالمجتمع أيضا جاء فيه أن الجامعة هي: "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع"[5] هذا التعريف أكد ما جاء في التعريف السابق، على أن أهم الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه والمتمثل في البحث العلمي والتدريس لخدمته وبنائه.

2. وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة جزء من الأجزاء الأساسية والرئيسية المكونة للمجتمع، وذلك لما يقع على عاتقها من مهام ووظائف، فالجامعة كمؤسسة اجتماعية تقوم بتوفير التعليم ومتابعة البحوث العلمية، إضافة إلى قيامها بتحقيق الاندماج الوطني في المجتمعات المتنوعة وتقديم خدمات للمجتمعات المحيطة[6] نطرح أهمها فيما يلي:

2. 1. وظيفة البحث العلمي:

تعتبر وظيفة البحث العلمي واحدة من أهم وظائف الجامعة، والتي شهدت تطورات متعاقبة وبوتيرة متسارعة تفرض على الجامعة ضرورة مسايرة ركب هذا التطور بتفعيل البحوث العلمية وتشجيعها، وهي البحوث التي من شأنها إدخال الجامعة في التمثلات الاجتماعية المحيطة ومسايرة التطور والتقدم[7]. إذ يقع على عاتق الجامعة خلق المناخ الملائم للبحث العلمي، وذلك لما تقوم به من نقل المعرفة عن طريق هيئة التدريس، فهم يعملون على نشر الوعي الثقافي للطلاب عن طريق محاضرات يلقونها إضافة إلى قيامهم بتدريب الباحثين في الأمور الميدانية وتوجيههم في بحوثهم العلمية التي يقومون بها[8]، غير أن نجاح هذه البحوث العلمية يتطلب العديد من الإمكانات والعوامل بشرية كانت أو مادية، أهمها الإعداد والتدريب اللازم للباحثين والأساتذة في مختلف التخصصات العلمية والفكرية دون استثناء، فالباحث العلمي هو المخطط والمنفذ والموجه والمقوم لجهود ومناشط وعمليات البحث العلمي والمسخر لنتائجه ومعطياته لخدمة المجتمع[9].

فالوظيفة العلمية البحثية للجامعة لا تقتصر على إعطاء المجتمع الإطار الجامعي وفقط، بل إن وظيفتها الأبرز تتمثل في تقديم الآليات والمحيط الملائم والمعطيات الصحيحة التي تساعد قادة المجتمع والدولة على اتخاذ قراراتهم ومخططاتهم على أسس صحيحة ومدروسة، إذ يعتبر من اهم وظائف الجامعة: "تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع وتزويدهم بالحقائق

والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية واتخاذ القرارات الدقيقة أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة وللمجتمع[10].

2. 2. وظيفة التنشيط الثقافي والفكري:

وتظهر وظيفة التنشيط الثقافي والفكري للجامعة باعتبارها مركز إشعاع ثقافي للمجتمع للتعرف من خلالها على مشكلاته لتحاول أن تعالجه من خلاله، ويشمل ذلك المجتمع الطلابي والمجتمع الخارجي[11].

2. 3. وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعتبر الجامعة أحد الأنساق الاجتماعية التي أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه وسياساته الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ومن الوظائف المهمة التي تنهض بها الجامعة في سبيل تحقيق هذه الأهداف وظيفة التنشئة الاجتماعية، هذه الوظيفة التي تشارك فيها غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى كل حسب الأهداف التي أنشأت لتحقيقها والتي تظهر من خلال:

- غرس روح المسؤولية للطالب ليكون فاعلا تجاه مشكلات مجتمعه.
- تعلم القدرة على اكتساب النقد البناء وعدم القبول بكل جاهز.
- ترسيخ النظم والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لرقي المجتمع وتقدمة[12].

2. 4. وظيفة إعداد القوى البشرية:

وهي من الوظائف التي تصنف في إطار خدمة المجتمع والتي تعرف بأنها: "الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية[13]. إذ تقوم وظيفة إعداد القوى البشرية على الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والقانون والطب والرياضيات ثم استحدثت مهن جديدة، والنظر للجامعة على أنها منتجة للقوى البشرية المدربة، فهي مؤسسة إنتاجية لأنها تنتج هذه الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع[14]، فتكون

عملية تزويد الطلاب بمختلف المعارف والعلوم والأبحاث من أجل إعداد المهنيين والمتخصصين في المهن العليا التي يحتاجها المجتمع[15]

3. أهداف الجامعة

مع التطورات الاجتماعية الحاصلة في كل المؤسسات الاجتماعية المحيطة بالجامعة، تغير دور الجامعة وزادت مسؤولياتها لتخرج من إطارها الداخلي لتصل للوسط الخارجي، والذي توضح بشكل ملحوظ مع تبني الجامعة للنظام الجديد بكل شروطه ومتطلباتها، والذي جعل من المسؤولية الاجتماعية للجامعة تتضح بشكل أوضح من مما كانت عليه في السنوات السابقة.

إذ يحدد المختصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية:

- **أهداف معرفية:** وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.
- **أهداف اقتصادية:** والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.[16]
- **أهداف اجتماعية:** والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

ويمكن ان نلخص الأهداف الاجتماعية للجامعة في العناصر التالية:

* تعليم وتكوين طلبة قادرين على تنمية وتطور المجتمع، في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص المجالات التعليمية والاقتصادية والذي ينصب فيه الاهتمام بمهارات الخريجين وكفاءتهم بما يتماشى واهداف التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال أداء الجامعة

إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا، أي يقوم البعض بمهام البحث والتدريس والبعض يقوم بمهام البحث والعمل في مؤسسات أخرى[17].

* العمل على تطوير البحث العلمي والتقني لكونه الركيزة الأساسية لدعم وإنجاح مخططات التنمية الاجتماعية.
* القيام بنشر المعرفة والثقافة في الوسط الاجتماعي[18].
* تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
* تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
* تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
* ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
* الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلى.
* تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
* إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.[19]

4. الجامعة والمسؤولية الاجتماعية

صحيح أن جامعاتنا تلتزم بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهودا كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكن بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها.

إذ تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز

تنمية إنسانية مستدامة، ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه هي:

4. 1. آثار تعليمية تربوية: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، **وذلك من خلال:**

أ- تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي الحواجز والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع.

ب- تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

ت- تطوير الجامعات لبرامج الرعاية الطبية، والتعليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الثقافية.

ث- شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع وأولياته.

ج- عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة.

ح- قيام الأستاذ الجامعي بدور أشمل لا يقتصر على وظيفة التدريس فقط، **بل يشمل أيضًا دوره:** 1) كباحث منتج للإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.

2) ناشط وفاعل في المجتمع باعتباره أحد أهم عناصر الإصلاح وقوى التغيير والتحديث في المجتمع.

3) الجمع بين الفكر والعمل أو النظرية والممارسة والقيام بدوره في الدفاع عن هموم المجتمع وقضاياه وحقوقه.

د) إشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، **وذلك من خلال:**

1) توظيف كل أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع بكل توجهاته الاجتماعية والاقتصادية.

2) مساهمة الجامعات في تربية الأجيال، وإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع. 3) الاهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالمسؤولية المجتمعية، لتحديد نقاط الضعف وكيف نتعامل معها، وتعزيز نقاط القوة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمجتمع وتنميته.

4) الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الإبداع والابتكار.

5) توعية الطلبة وذويهم بتخصصات الجامعة وبرامجها بواقعية وشفافية، ومساعدة الطلبة في تحديد مستقبلهم المهني من خلال اختيار تخصصاتهم الملائمة لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية ومنهجية.

4. 2. آثار معرفية: بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، **وذلك من خلال:**

أ- قيادة حراك مجتمعي وتوجيه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع، وتعزيز قدراته في هذا المجال.

ب- تثقيف الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية.

ت- تنظيم حملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية والعمل التطوعي والتجارب المثالية.

4. 3. آثار تنظيمية وبيئية: بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة، **وذلك من خلال:**

أ- اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصرًا من عناصر التميز للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.

ب- بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف على احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار.

ت- إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، وتضمين المناهج قضايا المجتمع ومفاهيم المسؤولية المجتمعية وأدوار الأفراد تجاهها.

ث- تشكيل وحدات لمتابعة الخريجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع المؤسسات المشغلة وسوق العمل لتوفير فرص العمل.

ج- إعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار خدمة لمصالح المجتمع وأفراده.

4. 4. آثار مجتمعية: بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، **وذلك من خلال:**

أ- دور الجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بشكل خاص.

ب- خفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطي في المجتمع المحلي والعالمي.

ت- بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع أنشطتها للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

ث- تقديم منح ومساعدات مالية للمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، وكبار السن والمهمشين، وذوي القدرات المادية المحدودة، مما يشكل حافزًا على التعليم وتطوير للذات والقدرات لقيام كل فئات المجتمع بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته.

ج- تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه للمهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادرًا على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكوناته.

ح- تطوير ثقافة إيجابية لدى الطلاب وتنميتها نحو العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية الهادفة (أيام تطوعية، زيارات لدى المسنين والمرضى والمناطق النائية، زراعة الأشجار، ومسوح ميدانية مع مؤسسات المجتمع المحلي،...).

خ- استخدام الإعلام لنشر فلسفة الجامعة وأهدافها لتسهيل تحقيق الجامعة لرسالتها ومسؤولياتها المجتمعية ومعرفة نبض المجتمع للاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات للجامعة.[20]

5. أسس بناء التكامل بين الجامعة والمجتمع

بناء على ما سبق ذكره وبالاعتماد على ما قدمه فضيل دليو وسعادة مولود في عرضهما لعلاقة الجامعة بالمحيط في ضوء بعض النماذج التقويمية؛ سنحاول أن نستنتج أسس بناء العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع والتي نلخصها في النقاط التالية:

5. 1. البحث عن الأهداف التكاملية: والذي يكون بأخذ الجامعة بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، من خلال إجراء بحوث ميدانية واقعية يستنبط منها هذه الاحتياجات. وهو ما يستلزم أن تكون أولى الأهداف هي التفكير في كيفية جعل الجامعة تقوم بدور أساسي وفاعل في تنشيط المعارف العلمية ونشرها من أجل أن تتحول الروح العلمية إلى روح عامة سائدة في المجتمع.[21]

5. 2. التكيف المعمق مع احتياجات المحيط: وذلك بتبني الجامعة لمعطيات المحيط ومحاولة والتكيف معه.

5. 3. فحص القاعدة المنطقية والمفهومية: وذلك بمراعات طبيعة المجتمع في منطق التخطيط للجامعة، واستنادها في رسم أهدافها وبرامجها على قاعدة تحقق الحد الأدنى من الانسجام مع المجتمع، وذلك لإعطاء الأولوية الأولى لحاجيات الجامعة في ظل وسطها الاجتماعي والابتعاد قدر الإمكان عن التشبه بالبلدان المتطورة في الشكل والمضمون.

5. 4. الوصف المفصل: فعملية التأقلم المستمر مع معطيات المحيط الداخلي والخارجي بحاجة إلى ملاحظة دائمة وتقويم مستمر لتحديد مستويات التطور العام في المعرفة، بالإضافة إلى مستويات التطور الذي حققه المحيط الاجتماعي.

5. 5. المشاركة الكاملة للأطراف المعنية: ويقصد بهم الأشخاص الذين لهم اهتمام برنامج الجامعة وهم: الأساتذة المتخصصين وغيرهم، الطرف السياسي الوصي والمسيرون في قطاعي الجامعة والمؤسسات الاقتصادية المعنيين بالشراكة.[22]

6. رؤية تصورية لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع

إيجاد وصنع العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع وتجسيده على أرض الواقع ليس بالأمر السهل في ظل الظروف الاجتماعية السائدة سواء للمؤسسات الاجتماعية أو للجامعة على حد السواء، إلا أن تحقيق ذلك ليس بالأمر المستحيل، وكل ما نحتاج إليه هو وجود قوى اجتماعية فاعلة من الطرفين لتحقيق التكامل المنشود لأجل الوصول بذلك للهدف الأساسي والمتمثل في التنمية اجتماعية، والذي يكون بمراحل عملية نلخص أهمها فيما يلي:

– تعزيز الروابط بين المؤسسات الاجتماعية على اختلافها مع الجامعة، وذلك بفتح مسارات للحوار بين المسؤولين في قطاع التعليم العالي والمسؤولين بهذه المؤسسات، للتعرف ومن خلال الواقع الاجتماعي على ما تحتاجه هذه المؤسسات من كفاءات علمية لتعمل الجامعة على إيجاد هذه الكفاءات على تنوع التخصصات الجامعية ودرجة شهادات خريجيها والتي ستعمل بدورها على تحقيق التنمية الاجتماعية.

– ربط إطار التعليم الجامعي بعالم الشغل بمختلف المؤسسات الاجتماعية، والتي ستكون من أنسب طرق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تقليص الفجوة بين الشهادات المتحصل عليها من الجامعة والشغل لدى الشباب خريجي الجامعات وبالتالي المساهمة في تقليص حدة البطالة لدى الخريجين، خاصة في ظل الإصلاحات الأخيرة للتعليم العالي وتبنيها لنظام ل. م. د والذي جاء تماشيا مع نظام اقتصاد السوق العالمي.

– استفادة الجامعة من هذه المؤسسات في الجانب الأكاديمي في إطار تحيين البرامج التكوينية للطلبة، في حال تحصلت الجامعة على أهم متطلبات هذه المؤسسات وعلى وجه الخصوص على المدى المتوسط والبعيد.

– صياغة الجامعات لخطة استراتيجية موجهة لها لبناء وتجسيد العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع يكون بإتباع خطة استراتيجية مبنية على أسس ثلاث حتى يمكن الاستعانة بها كموجه ومدعم لتحيق هذا الهدف تتمثل هذه الأسس في:

6. 1. تصور شامل متكامل (جامعة ومجتمع): وذلك بوضع خطة بناءً على تصور يضع المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته نظام واحد، تتكامل خصائصه وأهدافه فيما بينها حتى تستطيع هذه الأهداف التعبير عن المجتمع وطموحاته.

6. 2. الواقعية: وذلك بأن يتم بناء هذه الاستراتيجية بما يستجيب لحاجيات المجتمع وخصوصياته وثقافته وهويته وما يحقق تنمية اجتماعية في ظل كل هذه الخصوصيات.

6 . 3. المرونة: أي أن تتوافق هذه الخطة الاستراتيجية لتكامل الجامعة مع المجتمع مع المتغيرات الحاصلة في الوسط الاجتماعي دون إهمال ثوابت هذا المجتمع.

خاتمـــــة

ختاما يمكن لنا القول أن الجامعة ما هي إلا مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمـــع لخدمته، فهي تؤثر فيه من خلال ما تقوم به من وظائف وفي أدائها لأدوارهـــا المنـــوط بها، كما يعتبر في علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومع المهنيين وكـــل المؤسسات الاجتماعية الاخرى، مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة للجامعة، وذلـــك تحقيقـــا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية، هذه الصلة الوثيقة بين المجتمع والجامعة تفرض على هذه الأخيرة احداث تغيرات دائمة في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثهـــا، بمـــا يتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع، إذ تعتبر الجامعة هي الأكثر قدرة علـــى تحقيق تلك الوظائف والاستجابة لمطالب المجتمع، وذلك لا يكون إلا بوجود وصـــناعة التكامل بين الجامعة والمجتمع بكل مؤسساته ومكوناته التي تحقق التـــوازن والتكامـــل باختلافها، هذه العلاقة التي تظهر وتتجسد من خلال السياسيات الجامعية والتفاعل مـــع المجتمع وبناء سمعة الجامعة.

الهوامش:

[1]– أحمد صدقي الدجاني: **رسالة الجامعة في خدمة المجتمع**، مجلة المعرفة شهرية– تربوية– ثقافية، العدد 41، من موقع:
http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4254

[2]– إبراهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، الجزء 01، ط02، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ص. 135.

[3]– مليجان معيض الثبيتي: **الجامعات نشأتها مفهومها وظائفها –دراسة وصفية تحليلية–**، المجلة التربوية جامعة الكويت، العدد 54، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2000، ص. 214.

[4]– سامي سلطي عريفج: **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر، الأردن، 2001، ص. 30.

[5]– محمود أحمد شوق ومحمد مالك محمد سعيد: **تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر –دراسة مقارنة–**، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي –الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل–، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 31 / 10 –11/2 1995، ص. 149.

[6]– محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص. 95.

[7]– محمد مقداد ولحسن بوعبد الله: **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص. ص. 1–2.

[8]– فضيل دليو وآخرون: **إشكالية الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص. 92.

[9]– رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي والتنمية**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص.189.

[10]– عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة**، الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص. ص. 634–633.

[11]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص. 163.

[12]– عبد الرحمن العيسوي: **تطوير التعليم الجامعي العربي**، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص. 23.

[13]– مجدي محمد مصطفى: **تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين**، مجلة التربيـــة، العـــدد 109، الجزء الثاني، كلية التربية جامعة الأزهر، يونيو 2002، ص.7.

[14]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع**، مؤسســـة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص. 159.

[15]– مدحت مجمد أبو النصر: **إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية**، دار الفجر، الإســـكندرية، ص. 27.

[16]– طارق عبد الرؤوف محمد عامر: **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**، 2007، من موقع:
http://alhadidi.files.wordpress.com/2010/12/d8aad8b5d988d8b1-d985d982d8aad8b1d8ad-d984d8aad8b7d988d98ad8b1-d8a7d984d8acd8a7d985d8b9d8a9-d981d98a-d8aed8afd985d8a9-d8a7d984d985d8ac.doc

[17]– حسن شحاته: **الجامعة والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الدار العربية، مصر، 2001، ص. 36.

[18]– جبارة سامية: **رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، علم اجتماع التنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007–2008، ص. 64.

[19]– طارق عبد الرؤوف محمد عامر: مرجع سبق ذكره.

[20]– محمد أحمد شاهين: **المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية –جامعة القدس المفتوحـــة أنموذجا –دراسة وصفية–** من موقع:
http://www.kfs.edu.eg/open/pdf/291201313522254.docx

[21]– فضيل دليو وسعادة مولو: **علاقة الجامعة بالمحيط من خلال بعض النماذج** التقويمية، مجلـــة الباحث، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص. 82.

[22]– المرجع السابق نفسه: ص. ص. 83–84.